

## الملف

مارلين خليفة  
@MARLENEKHALIFEسنة في عمر "حكومة استعادة الثقة"  
صراع الديوك الإقليمية فجر حكومة الحريري

فجر الصراع الاقليمي المحتدم بين السعودية وايران حكومة الرئيس سعد الحريري الذي قدم استقالته في ٤ الجاري قبيل وقت قصير من اطفاء حكومة "استعادة الثقة" لشمعتها الاولى. ولعل عدم تمكن السلطة السياسية من تنفيذ التزام النأي بالنفس والابتعاد من الخلافات الاقليمية الجوهرية هو الذي زعزع اسس حكومة الحريري، علما ان مسارها في السنة الاولى لتشكيلها لم يكن يشي بأن الامور ستنزلق الى هذا الدرك

على هذا التوافق السياسي بين رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة سعد الحريري في تسهيل السياسة الخارجية للبنان، في حقبة صعبة وشائكة اقليميا ودوليا. وكانت المرة الاولى التي لم يتمكن فيها الخارج من اللعب على التناقضات الداخلية في ملف السياسة الخارجية، بسبب التضامن شبه المطلق ونظرا الى العقلانية السياسية التي انتهجها الرئيس سعد الحريري، والتي تجلت في محطات ابرز محطات السياسة الخارجية لحكومة "استعادة الثقة" زيارة رئيسها سعد الحريري للولايات المتحدة الاميركية، وعدم تعليقه على كلام الرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي وضع "حزب الله" اللبناني في مصاف "القاعدة" و"داعش".

وسئل الحريري اثناء زيارته الى روما عن موقف حكومته من الخلاف الاميركي الايراني في شان الاتفاق النووي، فشكل جوابه ملخصا واقعيا لسياسة حكومته الخارجية، اذ قال: "لبنان بلد صغير جدا، وانا واجبي كرئيس حكومة لبنان ان اجنبه اية اخطار، لذلك ساعمل على تجنبه هذه الاخطار. الموقف القائم اليوم هو بين الولايات المتحدة الاميركية وايران، فما الذي يقدمه لبنان او يؤخره في هذا الموضوع؟ يجب علينا الحفاظ على استقرار لبنان، وعلى هذا التوافق القائم في البلد، وان نعرف ان هذا التوافق هو لمصلحة لبنان. ان الموقف الاميركي واضح وصريح في ما يخص ايران، ولا علاقة او مساهمة لنا فيه، ويجب ان ننتظر ما الذي سيحصل في الايام القادمة".

اضاف الحريري: "لذلك ارى انه يجب ان نجلس كحكومة وكدولة مع الافرقاء السياسيين الاخرين للبحث في كيفية مقاربتهم، بالنسبة الي، ان الحفاظ على هذا التوافق السياسي بين رئيسي الجمهورية ميشال عون والحكومة سعد الحريري في تسهيل السياسة الخارجية للبنان، في حقبة صعبة وشائكة اقليميا ودوليا. وكانت المرة الاولى التي لم يتمكن فيها الخارج من اللعب على التناقضات الداخلية في ملف السياسة الخارجية، بسبب التضامن شبه المطلق ونظرا الى العقلانية السياسية التي انتهجها الرئيس سعد الحريري، والتي تجلت في محطات ابرز محطات السياسة الخارجية لحكومة "استعادة الثقة" زيارة رئيسها سعد الحريري للولايات المتحدة الاميركية، وعدم تعليقه على كلام الرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي وضع "حزب الله" اللبناني في مصاف "القاعدة" و"داعش".

وانعكس التوافق بين عون والحريري ايضا على كيفية مقاربة العلاقة مع الدول الخليجية، حيث اختار عون السعودية وجهة سفر اولي في عهده، ثم استبدل زيارة ايران التي كانت متوقعة في تشرين الاول الفائت بزيارة الكويت والتي تأجلت بسبب الاستقالة، للتأكيد على حرصه على العلاقة مع الدول العربية والخليجية، وللبرهان بان لبنان يمتلك القدرة على قيام سياسة خارجية متوازنة من دون ان تتوتر العلاقة لا مع الخليج ولا مع ايران حرصا منه على مصالح لبنان واللبنانيين. وهذه السياسة المتوازنة ادت اخيرا الى حل مشكلة تعيين سفراء لبنانيين في السعودية والامارات والكويت.

التوافق حول السياسة الخارجية لحكومة الحريري، تجاوزت ايضا "قطوع" تغريدات وزير شؤون الخليج ثامر السبهان ضد "حزب الله"، ثم رد الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله عليها، وفي الحالات العادية والعهود السابقة كان لحدث من هذا النوع القدرة على تفجير الحكومة. لكن ذلك لم يحصل، ما ادى الى تثبيت ربط النزاع مع "حزب الله". هكذا تمكنت حكومة الحريري في غضون عام من تجاوز القصف الخليجي الايراني الدبلوماسي من دون التفريط بالحكومة من جهة ومن دون تبديل الخطاب السياسي الرئاسي من جهة ثانية.

لكن بعد مرور عام على تشكيلها، بدت حكومة "استعادة الثقة" برئاسة سعد الحريري امام خيارات صعبة في السياسة الخارجية، برزت يوميا، ووضعت التوافق على محك الاختبار الدائم. السؤال المطروح: هل ستمتكن بعد مرور عام على الاستمرار في المزاوجة بين السياسة الخارجية للعهد التي فصلها خطاب القسم للرئيس الجمهورية والتي يمثلها وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، وبين ما ورد في البيان الوزاري لحكومة الحريري والذي صدر في 28 كانون الاول 2016؟ وجاء الجواب سلبيا اثر استقالة الحريري. مناخ الرئيس الحريري اشار قبل استقالته الى



الحريري: واجبي كرئيس حكومة تجنب لبنان الاخطار.

”

تحديد لبنان شعار  
اساسي للحكومةالمواءمة بين خطاب  
القسم والبيان الوزاري  
اساس السياسة الخارجية

“

انه "حاول كرئيس للسلطة التنفيذية طيلة عام ايجاد مخارج للبنان - الدولة تحيده عن الصراع الاقليمي المحتدم في سوريا وفي الشرق الاوسط، لاسيما في الملف السوري والصراع الايراني - الخليجي".

وانه في الملف الاخير" لا شك في ان هذه المسائل تؤثر على العلاقة السياسية والاستثمار في الخليج، والرئيس الحريري حريص على هذه العلاقة وكل جهوده انكبت لازالة الشوائب". وبرز الاختلاف في وجهات النظر بوضوح حيال ايران وهو امر لم يكتمه الحريري من خلال ما كان يتم تصديره من مناخات اوساطه المعنية بالشان الدبلوماسي.

طالما اعتبر الحريري بان نقطة الخلاف الدائمة مع ايران وعلى عكس ما هي مع الدول الشقيقة والصديقة، تكمن في ان ايران تخصص مساعداتها لمجموعة سياسية وليس للدولة اللبنانية. وكما تجري القاعدة مع سائر الدول التي تعرض على لبنان اية مساعدة (...)"، فأية مساعدة قد تقترحها ايران في المستقبل تعرض على الادارة المعنية.

الا ان الاتفاق كان قائما والتوافق دائما في غضون سنة حول قضايا حيوية مثل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني والسياسة مع اوروبا وهو ما تعدده انجازات ابرزها الحفاظ على استمرار دعم الادارة

الحروب الدائرة حوله هو الحل. اما الخلافات الخارجية الصعبة فارجئت مرارا وتم تخطيها وتاجيل الكلام فيها مثل مشاركة "حزب الله" في الحرب السورية والاستراتيجية الدفاعية.

تمكن الحريري من فرض التوازن في العلاقات اللبنانية مع الخليج ومع ايران، فلم يتخل عن عروبة لبنان ولم ينقض العلاقة الاستراتيجية مع ايران.

انصب الاهتمام في الونة الاخيرة على ملفات ثلاثة هي: محاربة الارهاب، النزوح السوري، والعلاقة مع الدولة السورية برئاسة الرئيس بشار الاسد.

1- في ملف الارهاب، كثف الرئيس الحريري جهوده الخارجية منذ تسلمه الحكم وذلك بهدف ابراز اهمية لبنان الاستراتيجية في المنطقة من خلال التشديد على:

- اهمية دور لبنان كجزء لا يتجزأ من التحالف الدولي لمحاربة الارهاب واهميته بجيشه واجهزته الامنية في هذا المجال، (تظهر هذا الموقف بوضوح ابان معارك "فجر الجرد" التي قادها الجيش اللبناني ضد تنظيم "داعش" الارهابي، وقبلها اثر معارك "حزب الله" ضد "جبهة النصرة" في جرد عرسال).
- التشديد على الاصدقاء في المجتمع الدولي ◀



NICOLAS MORHEJ  
— Since 1947 —



**ROVINA**  
SWISS MADE

**حسومات خاصة لعسكريي الأمن العام**

Jdeideh: Main Branch - 01 875444  
Hazmieh: City Center - 01 283851  
Choueifat: The Spot - 05 815122  
Dora: City Mall - 01 897848

www.rovina.com



العلاقة مع سوريا لغم اساسي امام الحكومة.

حول عدد النازحين والمناطق التي ينتمون اليها في سوريا، وتلك التي يمكنهم العودة اليها. لعل الكلام اخيرا عن التهيئة لاجتماع دولي في شان اللاجئين قد يكون حلا معقولا وخصوصا اذا جمع الحكومتين السورية واللبنانية والامم المتحدة للتداول في هذه المسألة الانسانية الشائكة التي باتت لها تبعات سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية.

خرج الحريري في غضون عام من عمر حكومته القصير من النظرة الضيقة التي كانت سائدة في السابق في مقارنة ملفات عدة، ومنها موضوع عودة المغتربين اللبنانيين الذي بات يناقش في مجلس الوزراء بعيدا من التشنجات وصولا الى اقرار حق هؤلاء بالافتراع ولو بعد حين وهذا انجاز يسجل لحكومته.

يجب لفت النظر الى ان الحكومة المستقلة وضعت حدا للشغور في السلك الدبلوماسي الذي اعقب عامين ونصف عام من الفراغ الرئاسي وذلك بمجرد قيامها بالتعيينات الدبلوماسية التي ضمت قرابة العشرين سفيرا.

ولعل ما ميز السياسة الخارجية للحريري ايضا احاطته بمجموعة شابة تعمل معه ليلا ونهارا وتقدم صورة عصرية عن لبنان، وخصوصا في وسائل التواصل الاجتماعي حيث الدبلوماسية باتت تمر بالتغريدات احيانا كثيرة.

## انعكس التوافق حول السياسة الخارجية اسلوبا جديدا في ادارة الاختلافات

هذه الاشكالية في العلاقة بين لبنان وبين النظام والدولة في سوريا، تمددت الى كيفية حل قضية النزوح السوري. اذ يبدو النزاع قائما بين جناحي من يدعو لحل الملف من خلال الامم المتحدة فحسب- في حين ان الاخيرة لا تقبل الا بعودة امنة كليا الى سوريا وتطالب لبنان بتمديد استضافته للسوريين- وبين اصوات اخرى في الحكومة من بينها وزير الخارجية تريد حل هذا الملف بالتنسيق مع النظام السوري. في هذا الاطار ترى اصوات دبلوماسية لبنانية متابعة ان حل هذا الملف عبر الامم المتحدة فحسب غير كاف لانها تطالب بعودة امنة ما يستوجب اثباتا بوجود مناطق امنة، والامر سيان بالنسبة الى حله مع الحكومة السورية بسبب حسابات داخلية سورية لا مجال للخوض فيها. ويقترح دبلوماسيون قيام لبنان باحصاء داخلي

على اهمية الحفاظ على السلم والاستقرار في لبنان وتحييده عن صراعات المنطقة. في ملف النزوح، ركز الحريري على اهمية لبنان كونه يوفر خدمة عامة عالمية باستضافته مليوناً ونصف مليون نازح سوري. حصل تنسيق معمق بينه وباسيل في هذا الملف، ولم يحدث اختلاف جوهري، فطالب في مؤتمر بروكسيل في نيسان الفائت بعودة النازحين وبمساعدة لبنان لتحمل اعباء النزوح السوري، وهو جوهر خطاب باسيل وان اختلف اسلوب التعبير. لكن التباين وقع في كيفية حل هذا الملف، هل يكون من خلال الامم المتحدة فحسب ام عبر التنسيق مع الدولة السورية؟ تظهر التباين على هامش الاجتماع الاخير للجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك اثر لقاء جمع وزير الخارجية بنظيره السوري، والذي لم يلق قبولا من رئيس الحكومة. مرة جديدة اتبع الحريري دبلوماسية الحوار والعودة الى تحييد لبنان والنأي به. لم تقبل الحكومة بعلاقات مباشرة مع نظام الرئيس الاسد الذي لا يزال نقطة خلاف دولية عميقة، ولكنها قبلت بالعلاقة مع الدولة السورية عبر تعيين سفير للبنان في دمشق في التعيينات الدبلوماسية الاخيرة، ما يعني باللغة الدبلوماسية "التفريق بين النظام والدولة" ويعني تعيين سفير انه توجد علاقات من دولة الى دولة.